

****

**موجــز الظرفيـــة**

**- يوليوز 2018 -**

يتوقع أن يحقق الاقتصاد الوطني، خلال الفصل الثاني من 2018، نموا يقدر ب 3٪، حسب التغير السنوي، عوض 3,2+٪ خلال الفصل السابق، في ظرفية تتسم بارتفاع طفيف للقيمة المضافة الفلاحية يقدر ب 3,1٪، بالمقارنة مع النتائج المتميزة للموسم السابق. في المقابل، سيشهد الناتج الداخلي الخام دون الفلاحة بعض التباطؤ ليحقق زيادة تقدر ب 3٪، عوض ,33٪، خلال الفصل السابق، متأثرا بتراجع قطاع المعادن. ومن المنتظر أن تواصل الأنشطة غير الفلاحية تطورها خلال الفصل الثالث من 2018 بوتيرة تقدر ب ,33٪، فيما ستحقق القيمة المضافة الفلاحية زيادة بنسبة 6,2٪، خلال نفس الفترة. وعلى العموم، يتوقع أن يشهد الاقتصاد الوطني نموا يقدر ب ,23٪، خلال الفصل الثالث من 2018، حسب التغير السنوي، عوض 3,9+٪، خلال نفس الفترة من السنة الفارطة.

**تباطؤ طفيف للاقتصاد الدولي خلال الفصل الثاني من 2018**

من المرتقب أن يواصل اقتصاد الدول المتقدمة تحسنه، خلال الفصل الثاني من 2018، ولكن بوتيرة أقل من السنة الفارطة، وذلك في ظرفية تتسم بارتفاع الأسعار وخاصة المواد الطاقية والتوجهات الحمائية للولايات المتحدة الأمريكية. و يتوقع أن يحقق اقتصاد منطقة الأورو زيادة قدرها 1,6٪، عوض 2,8٪، السنة الفارطة. فيما سيشهد اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية نموا بنسبة 2,8٪، بفضل السياسة التوسعية والتحفيزات الضريبية لصالح المقاولات والأسر، مما سيساهم في دعم الاستثمار والاستهلاك الخاص.

كما يتوقع أن يواصل اقتصاد الدول الناشئة تحسنه، خلال الفصل الثاني من 2018، حيث ستواصل اقتصاديات كل من روسيا والبرازيل انتعاشهما بفضل ارتفاع الإنتاج الصناعي والمعدني، موازاة مع تراجع معدلات التضخم وأسعار الفائدة. في نفس السياق، ستشهد دول أوربا الوسطى والشرقية نموا ملموسا بفضل تحسن الطلب من منطقة الأورو. كما يتوقع أن يحافظ اقتصاد الهند على ديناميكيته مدعوما بتحسن الطلب الداخلي. أما الاقتصاد الصيني فسيعرف بعض التباطؤ ليحقق نموا يقدر ب 5,6٪، عوض 6,4٪، خلال الفصل السابق، بسبب تباطؤ الطلب الداخلي.

وعلى صعيد أسواق المواد الأولية الطاقية، يرتقب أن يرتفع سعر النفط بما يقرب 42,8٪، مقارنة مع السنة الفارطة، موازاة مع تفعيل الاتفاق حول خفض إنتاج النفط من طرف البلدان المصدرة، في ظرفية تتميز بارتفاع الطلب من الدول الناشئة والولايات المتحدة الأمريكية وانخفاض المخزون الاستراتيجي الأمريكي. كما يتوقع أن تشهد أسعار الحبوب والمواد الفلاحية بعض الارتفاع خلال نفس الفترة. وعلى العموم، ستعرف أسعار الاستهلاك زيادة تناهز 3٪، في الولايات المتحدة الأمريكية و 1,7٪ في منطقة الأورو، عوض 2,3٪، و 1,3٪، على التوالي، خلال الفصل السابق.

**استمرار تحسن الطلب الخارجي الموجه للمغرب**

ينتظر أن تواصل المبادلات التجارية العالمية تطورها، ولكن بوتيرة أقل من السنة الفارطة، متأثرة بتباطؤ واردات الدول المتقدمة والناشئة. وبالرغم من هذا التباطؤ، يرتقب أن يحقق الطلب الخارجي الموجه للمغرب ارتفاعا يقدر ب 5٪، مدعوما بتحسن واردات منطقة الأورو، على وجه الخصوص. وفي ظل ذلك، ينتظر أن تعرف الصادرات الوطنية نموا يقدر ب 13,9٪، وذلك بفضل ارتفاع مبيعات قطاع السيارات، وخاصة قطاع التجميع والأسلاك، بمساهمة تقدر ب 5,4 نقط في الارتفاع الإجمالي للصادرات، متبوعة بمبيعات قطاع الطائرات، والنسيج والجلد، والصناعات الغذائية. كما يتوقع أن تشهد صادرات الفوسفاط ومشتقاته بعض الانتعاش، بعد تقلصها في الفصل الأول، لتساهم بما يقرب 4,7 نقطة، مستفيدة من تحسن الطلب الخارجي وارتفاع الأسعار الدولية للفوسفاط ومشتقاته.



في المقابل، يرجح أن تشهد الواردات من السلع، خلال الفصل الثاني من 2018، نموا يقدر ب 9,2٪. حيث يرتقب أن تواصل واردات المواد الطاقية ارتفاعها، متأثرة بزيادة أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، لتساهم ب 3,5 نقط في ارتفاع الواردات. كما ستواصل الواردات، دون احتساب المواد الطاقية، تطورها بفضل تنامي واردات مواد التجهيز الصناعية كالآلات وأجهزة الهواتف والإلكترونيك وأجزاء الطائرات، متبوعة بالمواد الاستهلاك كأجزاء السيارات السياحية والمواد الصيدلية والأثواب، ونصف المواد كالبلاستيك،.

**تباطؤ وتيرة نمو استهلاك الأسر**



 يتوقع ان يواصل الطلب الداخلي دعمه للاقتصاد الوطني، خلال الفصل الثاني من 2018، ولكن بوتيرة أقل من السنة الفارطة، وذلك في ظرفية تتسم بارتفاع أسعار الاستهلاك، وخاصة الغذائية. ويرتقب أن تتطور نفقات الأسر الموجهة نحو الاستهلاك ب 9,2٪، حسب التغير السنوي، عوض 4,6+٪ خلال نفس الفترة من السنة الفارطة، مدعومة بارتفاع تحويلات المغاربة في الخارج بحوالي 6٪ وتحسن القروض الموجهة للاستهلاك بنسبة 5,6٪. وسيهم هذا التطور كذلك المواد المستوردة، حيث ستشهد واردات سلع الاستهلاك زيادة تقدر ب 6,3٪. في المقابل، سيحقق الاستهلاك العمومي ارتفاعا يقدر ب 2,6٪، خلال نفس الفترة، موازاة مع ارتفاع نفقات التسيير في الإدارة العمومية.



 و من جهته، يرتقب أن يحقق تكوين رأس المال زيادة تقدر ب 3,4٪، خلال الفصل الثاني من 2018، حسب التغير السنوي، عوض 2,8٪ السنة الفارطة، بمساهمة تعادل 1,2 نقطة في الناتج الداخلي الخام. ويعزى هذا التطور بالأساس إلى استمرار تحسن استثمارات القطاعات الصناعية، في ظل ارتفاع واردات مواد التجهيز بنسبة تقدر ب 10٪ وزيادة القروض الموجهة للاستثمار ب 13,7٪. كما سيواصل الاستثمار في قطاع الأشغال العمومية، وخاصة البنيات التحتية، تطوره الايجابي، فيما سيظل الاستثمار في قطاع البناء متواضعا متأثرا بضعف الطلب على السكن، وخاصة المتوسط والراقي.

**تحسن الأنشطة الفلاحية بوتيرة أعلى من المتوقع**

يتوقع أن يشهد القطاع الفلاحي، خلال الفصل الثاني من 2018، زيادة بنسبة 3,1٪ مقارنة مع السنة الفارطة، وذلك بفضل تحسن الزراعات الربيعية. حيث ستساهم الظروف المناخية الرطبة خلال فصلي الشتاء و الربيع في الرفع من مردودية زراعات الكلأ و الفواكه والبدور الزيتية والحبوب الربيعية مقارنة مع الفترة 2012-2017. هكذا يتوقع أن يحقق الإنتاج النباتي نموا يقدر ب 4,8٪، بالرغم من انخفاض إنتاج الحوامض والبواكر بنسب تقدر ب 3٪ و 1,1٪، على التوالي. أما الإنتاج الحيواني، فسيعرف بعض التحسن بفضل ارتفاع إنتاج اللحوم الحمراء، بعد تباطؤها السنة الفارطة واستمرار تطور الأنشطة الموازية لتربية الماشية باستثناء إنتاج الحليب.

**تباطؤ وتيرة نمو الأنشطة غير الفلاحية**

يرتقب أن يشهد الناتج الداخلي الخام دون الفلاحية زيادة تقدر ب 3٪، خلال الفصل الثاني من 2018، حسب التغير السنوي، عوض 3,3٪، خلال الفصل السابق، متأثرا بتباطؤ أنشطة القطاع الثانوي. فيما سيواصل قطاع الخدمات المؤدى عنها دعمه للاقتصاد الوطني، ولاسيما التجارة والنقل، بالإضافة إلى القطاع السياحي الذي سيحافظ على ديناميكيته للسنة الثانية على التوالي.

و يتوقع أن يحقق قطاع المعادن زيادة طفيفة تقدر ب 0,2٪، خلال الفصل الثاني من 2018، عوض 6,61+٪، خلال الفصل السابق. ويعزى هذا التباطؤ الى تقلص أنشطة إنتاج الفوسفاط الخام بعد الديناميكية التي شهدتها مند بداية سنة 2017، والتي استفادت من توسع أنشطة الصناعات الكيميائية المحلية وارتفاع الطلب الخارجي الموجه نحوها. أما بالنسبة للفصل الثاني 2018، فسيتأثر القطاع من تقلص الطلب الخارجي الموجه للمعادن الخامة، وخاصة البرازيلي، موازاة مع ارتفاع أسعار الاسمدة والمواد الطاقية بالاضافة الى ارتفاع مخزون الفوسفاط الخام. وفي ظل ذلك، يرتقب أن يشهد انتاج الفوسفاط الخام بعض التراجع مقارنة مع المستويات القياسية لسنة 2017، ولكن دون الابتعاد عن منحاه المتوسط.



 في المقابل، ينتظر أن تواصل الصناعات التحويلية تطورها الايجابي، خلال الفصل الثاني من 2018، لتحقق نموا يقدر ب 2,9٪، عوض 2,3٪ خلال نفس الفصل من السنة السابقة. و يعزى هذا التطور بالأساس إلى استمرار تحسن الصناعات الكيميائية، موازاة مع تطور صناعات الفوسفاط ومشتقاته، لتحقق نموا يقدر ب 4,3٪. كما ستشهد القيمة المضافة للصناعات الميكانيكية والالكترونية نموا يقدر ب 3,3٪، مدعومة بديناميكية صناعة السيارات. فيما سيشهد قطاعي النسيج والجلد وكذلك الصناعات الغذائية نموا بنسبة تقدر ب 2,8٪، لكل منهما، بفضل ارتفاع الطلب الخارجي على منتجاتهما. بينما ستعرف الصناعات الأخرى نموا متواضعا متأثرة بانخفاض الطلب على مواد البناء وخاصة الاسمنت.



ومن جهته، سيشهد قطاع البناء والأشغال العمومية زيادة طفيفة تقدر ب 9,0٪، خلال الفصل الثاني من 2018، عوض 0,4+٪، الفصل السابق. وتظهر البيانات الخاصة بالقطاع انخفاضا طفيفا في استعمال مواد البناء وخاصة الاسمنت الذي ستشهد مبيعاته تراجعا بنسبة تقدر ب 8,1٪، بعد تقلصها ب 6,9٪، في الفصل السابق. وفي هذا الصدد، تشير نتائج البحث الأخير للمندوبية السامية للتخطيط حول ظرفية البناء إلى شبه استقرار في أنشطة القطاع، مع تحسن في أشغال البناء المتخصصة وتراجع في أنشطة الهندسة المدنية. في المقابل، ستواصل الطلبات الخاصة بالبناء منحاها التناقصي.

وعلى العموم، يرتقب أن يشهد الناتج الداخلي الخام دون الفلاحة زيادة تقدر ب 3٪، عوض 3,3٪ في الفصل السابق. وباعتبار ارتفاع القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 3,1٪، ينتظر أن يحقق الاقتصاد الوطني نموا يقدر ب 3٪ خلال الفصل الثاني من 2018، عوض 3,9+٪ خلال نفس الفترة من السنة الماضية.

**ارتفاع ملموس لأسعار الاستهلاك**

من المرتقب أن تواصل أسعار الاستهلاك ارتفاعها، خلال الفصل الثاني من 2018، بنسبة تقدر ب ,62٪، عوض 1,2+٪، خلال الفصل السابق، لتحقق أعلى مستوى لها مند سنة 2008. ويعزى هذا التطور بالأساس إلى زيادة أسعار المواد الغذائية ب 3,4٪، متأثرة بارتفاع أسعار المواد الغذائية الطرية. في المقابل، يتوقع أن تحقق أسعار المواد غير الغذائية نموا يقدر ب 1,9٪، عوض 1,6+٪، خلال الفصل السابق، موازاة مع ارتفاع أسعار المحروقات والزيادة المتواضعة لأسعار المواد الغذائية غير الطرية والمواد الصناعية. و من جهته، سيعرف معدل التضخم الكامن، والذي يستثني المحروقات وأسعار المواد المقننة و الطرية، بعض التباطؤ في وتيرة نموه ليحقق زيادة دون 1٪، موازاة مع التطورات المتواضعة لاسعار مختلف مكوناته.

**تباطؤ طفيف في وتيرة القروض المقدمة للاقتصاد**

يتوقع أن تشهد الكتلة النقدية بعض التباطؤ في وتيرة نموها، خلال الفصل الثاني من 2018، مقارنة مع الفصل السابق محققة زيادة تقدر ب 5٪، عوض 5,5+٪، حسب التغير السنوي. و يرتقب أن تشهد حاجيات السيولة بعض الارتفاع بالرغم من تحسن الموجودات الخارجية من العملة الصعبة بنسبة 8,2٪، عوض انخفاضها ب 5٪، في الفصل السابق. في المقابل، ينتظر أن تواصل القروض الموجهة للإدارة المركزية تصاعدها، موازاة مع ارتفاع مديونية الخزينة بنسبة تقدر ب 14٪، حسب التغير السنوي.

ويرتقب أن تشهد القروض المقدمة للاقتصاد تباطؤا في وتيرة نموها، خلال الفصل الثاني من 2018، لتحقق زيادة بنسبة 2,3٪، عوض 6.4٪، في السنة السابقة، وذلك تزامنا مع انخفاض القروض الموجهة لخزينة المقاولات. وفي ظل ذلك، ستشهد أسعار الفائدة بين البنوك بعض الاستقرار لتقترب من سعر الفائدة التوجهي. فيما يرتقب أن ترتفع كل من أسعار فائدة سندات الخزينة لسنة ب 5 نقاط، وأن تنخفض أسعار الفائدة لخمس سنوات وعشر سنوات ب 3 نقاط و 5 نقاط أساس، على التوالي.

**تراجع ملموس في أداء سوق الأسهم**

من المنتظر أن يشهد سوق الأسهم، خلال الفصل الثاني من 2018، بعض التراجع في وتيرة نموه، متأثرا بانخفاض سعر عدد كبير من الأسهم المدرجة في البورصة. فبالرغم من للظرفية الملائمة للاستثمار في البورصة، ينتظر أن يشهد كل من مؤشري MASI و MADEX انخفاضا بنسب تقدر ب 1,1٪ و2,2٪، على التوالي، حسب التغير السنوي، عوض ارتفاعهما ب 14,8٪ و 14,5٪، في الفصل السابق. ويعزى هذا التحول بالأساس إلى تراجع أسهم شركات العقار والهندسة الصناعية والورق والتجهيزات الالكترونية والكهربائية. كما ستساهم هذه التطورات في تقلص المعاملات لتنخفض بنسبة 21,7٪، مقارنة مع نفس الفترة من اللسنة الماضية.

**تحسن نسبي في وتيرة النمو الاقتصادي خلال الفصل الثالث من 2018**

يتوقع أن يواصل الاقتصاد الوطني تطوره، خلال الفصل الثالث من 2018، في ظرفية دولية تتسم بارتفاع الطلب الخارجي الموجه للمغرب بنسبة تقدر ب 5,4٪، حسب التغير السنوي. في المقابل، يرتقب أن يساهم ارتفاع أسعار البترول في تفاقم العجز التجاري الوطني، حيث تشير التوقعات الى ارتفاع سعر بترول بحر الشمال الى حدود 80 دولار للبرميل عوض 52 دولار خلال نفس الفترة من السنة الفارطة.

في ظل ذلك، يرتقب أن تحقق الصناعات التحويلية زيادة تقدر ب 3,1٪، خلال الفصل الثالث من 2018. فيما ستشهد القيمة المضافة للمعادن تحسنا طفيفا يقدر ب 0,6٪، بالموازات مع تباطؤ انتاج الفوسفاط الخام، حيث ستشهد صادرات الاسمدة نموا بنسبة 1,1٪. من جهته، يرتقب أن يحقق القطاع الثالثي نموا يقدر ب 3,4٪، ليساهم ب 1,6 نقطة في النمو الإجمالي.

وعلى العموم، يتوقع أن يحقق الناتج الداخلي الخام دون الفلاحة ارتفاعا يقدر ب 3,3٪، عوض 3+٪، خلال الفصل السابق. وباعتبار ارتفاع القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 2,6٪، بفضل تحسن إنتاج الفواكه وأنشطة تربية الماشية، يرتقب أن يشهد الاقتصاد الوطني نموا يقدر ب 3,2٪، خلال الفصل الثالث من 2018، عوض 3,9+٪، خلال نفس الفصل من السنة السابقة.